نـــائـب الامـيـن الـعـــام لـلحـــزب الاسلامـي الـعـــراقـي إيـــاد الـســـامـــرائـي لـ"الـمـــدى":

النقـاط الخلافيـة في التعـديلات الـدستوريـة بحاجة الى تـوافق سيـاسي بين قـادة الكتل

ايـــاد الـســـامـــرائـي

*** معالجة الوضع الامني ينطلق من تعزيز مبدأ المشاركة والمضي بمشروع المصالحة الوطنية**
***لا نستحوذ على المناصب وسندخل في تفاهمات بعد دراسة الميدان**

بغداد/ مؤيد عبد الزهرة

اكد اياد السامرائي نائب الامين العام للحزب الاسلامي العراقي ان الالتزام بحكومة الوحدة الوطنية وتعزيز مبدأ المشاركة والمضي في مشروع المصالحة الوطنية سيسهم في الوصول بالبلاد الى وضع آمن ومستقر.

واشار الى حرص حزبه على بقاء جبهة التوافق العراقية متماسكة وعدم القيام بما يؤدي الى الاضرار بالاخرين على ان يلتزم الآخرون بهذا المنهج ، ونفى الاتهامات الموجهة للحزب الاسلامي بالاستحواذ على المواقع والمناصب.

واوضح بشان امكانية الدخول في تحالفات وتفاهمات مع القوى السياسية بشأن انتخابات المجالس المحلية المقبلة بعد تقييم صيغة المشاركة واجراء الدراسات الميدانية.

وفيما يلي نص الحوار

كيف ترون السبيل في الوصول بالبلاد الى وضع آمن ومستقر يكون فيه الحكم لدولة المؤسسات والقانون في ضوء ما اتخذ من قرارات مؤخراً وتحديداً ما اتخذه المجلس السياسي للامن الوطني في الخامس من نيسان الماضي؟

- ان معالجة الوضع بتقديرنا تبدأ من خلال الالتزام بحكومة الوحدة الوطنية وتعزيز مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وانجاز التشريعات وخاصة التشريعات التي تحدد الصلاحيات، حتى لا تبقى الصلاحيات غير واضحة وان نمضي في مشروع المصالحة الوطنية وفي الجهود المبذولة لمحاربة الارهاب ايجاد الحلول السياسية للاوضاع ان الاوضاع الامنية في جزء منها انعكاس للواقع السياسي ، واعتقد ان هذه النقاط اذا اعتمدت وبشكل سليم فسوف تساهم الى حد بعيد في استقرار الاوضاع في العراق.

❖ ما تعليقكم على التعديلات الدستورية ولجنتها بهذا الشأن هل استطاعت ان تحسم الجوهري من النقاط مصدر الخلاف ام ما زال الوضع يراوح في مكانه، وكيف السبيل الى الانجاز؟

- لجنة التعديلات الدستورية انجزت كما كبيراً من التعديلات والكثير منها فعلا نحتاجه لقد توقفنا عند نقاط خلافية بين الكتل السياسية، حقيقة كان صعب على اللجنة تجاوزها وانا احصرها بمسائل عديدة منها تلك الفقرة المتعلقة بالمادة (١١٥) والمتعلقة بالصلاحيات عندما يجعل الدستور من رئاسة الجمهورية الحامية للدستور جملة من الصلاحيات حتى تستطيع ان تؤدي هذا الدور.

نحن كلجنة تعديلات دستورية طلبنا من قادة الكتل السياسية الرئيسية في البلد ان تعالج هذا الموضوع لان هذا الموضوع وقد اشبعنا هذا الموضوع بحثا في اطار اللجنة الدستورية، عندنا افكار وتصورات ومقترحات ونحن بحاجة الى التوافق السياسي بخصوصه، هذا التوافق السياسي لا يتم الا من خلال اجتماع قادة الكتل السياسية الكبيرة الرئيسية في البلد ليتفقوا كيف يعالجون هذا الموضوع.

❖ موقفكم مما هو معروض بشأن الاتفاقية العراقية- الامريكية الستراتيجية بعيدة المدى أهي عامل قوة ام عملية شد الى الخلف.. ما رأيكم بهذا؟

- مبدأ ان يعقد العراق اتفاقية ليس بالامر الخطأ، كل دولة تعقد اتفاقيات متعددة وتاخذ الاتفاقات طابعاً معيناً بعضها أمني او سياسي واقتصادي ونحن عندنا مسألتين، عندنا ما يسمى الاطار أي اتفاقية الاطار التي تحدد مجالات التعاون ومجالات الاتفاق وعندنا التفاصيل أي هناك اتفاقيات ذات طابع اقتصادي وامني.. الخ

الوفد العراقي متوازن، التفاهم في اطار الوفد العراقي جيد، وتحسس هذا الوفد لمصالح العراق الوطنية موجودة ولكن المسيرة طويلة بمعنى ان حجم النقاط التي يجري الحديث عنها طويلة وكثيرة، واعتقد ان يأخذ وقتاً في انجاز هذه القضية اعلى من السقف الزمني المحدد وفي تقديري صعب الوصول الى تحقيق الاتفاقية وفق السقف المعني.. توجهات الكتل السياسية بشكل عام هي توجهات وطنية تحرص على مصالح العراق في المقام الاول.

صحيح للولايات المتحدة الامريكية لها مصلحة خاصة وتحاول ان تحقق شيئاً الى آخره ولكن كما للولايات المتحدة مصالحها ولديها من يدافع عن تلك المصالح ونحن لسنا معنيين بذلك نحن ايضا كعراقيين عندنا مصالح وواجبنا ان ندافع عن مصالحنا وسوف ندافع عن هذه المصالح.

❖ كيف تصفون علاقاتكم داخل جبهة التوافق العراقية، وهناك اشارت وتلميحات من اطراف داخل الجبهة بانكم تستحوذون على النصيب الاوفر والقسط الاكبر من المواقع والمناصب على حساب الاخرين؟

- اولاً نحن كنا وما زلنا حريصين على ان تبقي جبهة التوافق متماسكة وكنا حريصين ايضاً ان لا نحول أي اختلافات في وجهات النظر الى مادة اعلامية وانا اتكلم هنا عن الحزب الاسلامي العراقي.

ما المعنى والنقطة الثانية ان جبهة التوافق ليس حزباً بل هي كتلة ائتلافية وفي اطارها هناك مساحة من الالتزامات وهناك مساحة من الحرية في التعامل مع الكتل الاخرى والاتفاقيات التي ممكن ان تكون، ونحن بدورنا واعين لهذا الامر وبالتالي نقدر لو ان كتلة اخرى في اطار التوافق كان لها اتصالات مع كتل ثانية او تنسيقات وترتيبات لا نتحدث عن هذه المسألة بأعتبارها تقع ضمن المساحة التي لها حرية الحركة.

الضابط ان لا تؤدي هذه المسائل الى الاضرار باطراف اخرى في داخل الجبهة.

نحن حريصون ألا تؤدي الاعمال التي نقوم بها الى الاضرار بالاخرين ونطلب من الاخرين ايضاً الالتزام بهذه المسألة.

نأتي على دعوى الاستحواذ انا اعتقد ان هذه المسألة لا تقوم على أي اساس من الصحة اذ وضعت قاعدة ابتدائية في حينها عن كيفية التعامل مع المواقع والمناصب التي تتاح الى الجبهة بفعل المشاركة وهذه القاعدة بنيت على اساس النقاط وهي نفس النقاط التي اعتمدت في تشكيلة الوزارة نحن من ناحيتنا ملتزمون بهذه المسألة وبالتالي عندما توجه هذه الاتهامات لا ينبغي اثارة الموضوع باعتبار الحالة الخاصة، يجب ان تدرس في اطار الاتفاق العام ربما يأتي احد ليقول لي كيف تجاوزنا الاتفاق.. نحن راعينا هذه المسالة ففي الوزارة اعتمدت النقاط وفي موضوع بقية المواقع اعتمدت قاعدة المنافسة مسألة السفراء مثلاً، عندنا ثمانية من السفراء مرشحين ونحن لدينا من هؤلاء اثنين او ثلاثة منهم هي حصة الحزب الاسلامي، راعينا بها حصص الاخرين لكن هناك بعض هذه المواقع يطلب لها اشخاص بمواصفات معينة، الى الجهات المعنية لن تقبل هذا الترشيح اذا ما توفرت هذه المواصفات الفنية وهذه المواصفات قد لا تكون احياناً متوفرة في عضو الحزب الذي نحن رشحناه ومن الطبيعي إذا لم استطع ان اوفر الشخص المناسب عند ذاك نفسح المجال للاخرين.

هذا لا يخل بالمعادلة وهي تجري في حالات استثنائية وتحصل.

ونحن من ناحيتنا ملتزمون بالاتفاق الذي بيننا وبين الاطراف الاخرى داخل الكتلة، ونراعي هذا الاتفاق في كل قاعدة.. هنا تثار مسألة بأنه هناك وظائف اخرى منحت لاعضاء الحزب لذلك يجب ان نفرق بين حالتين- الوظيفة السياسية والوظيفة الادارية فالأولى تعتمد على مبدأ النقاط، والادارية يحسمها عامل اخر، ربما يأتي احد ويقول مثلاً لديكم وكيل وزارة او رئيس ديوان هذه لها قاعدتها التي اعتمدت في مسائل الوظائف الادارية

❖ مدى استعدادتكم لانتخابات المجالس المحلية المقبلة في ظل تنافس واضح من قبل اطراف عديدة في مناطق ترون حتى الامس القريب ان الثقل الاكبر فيها هو لصالحكم وهذه الاطراف اكدت غير مرة انها على خلاف وتعارض معكم لاستحواذكم على المجالس في ظل غيابهم؟

- نحن لم نستحوذ على المجالس الامر الوحيد الذي نتهم فيه هو مجلس محافظة الانبار ونحن حاولنا جاهدين ان نعطي مجالاً للقوى الناشئة ان تكون ضمن المجلس والامر هذا لا يصح في ديالى ولا في الموصل ولا في كركوك ولا في صلاح الدين.

نحن حقيقة مغبونون بسبب عدم المشاركة في الانتخابات الاولية للمحافظات ، على كل حال برغم هذا ما هي استعداداتنا؟

نحن بدأنا في الدراسة اولاً من ناحية التسجيل قمنا بالتسجيل ومن ناحية الاستعداد نجري نوع من الدراسة الميدانية الان لكل محافظة من المحافظات حتى نقيّم فيها الوضع والصيغة التي سندخل فيها الانتخابات، وننظر الى القوى السياسية في تلك المحافظات ونضع في حسابنا امكانية الدخول في تحالفات وتفاهمات او ترتيبات بيننا وبين القوى السياسية، وما زالت الامور في مراحل الدراسة لانه ثمة وقت ما زال متوفراً لاجراء الانتخابات.

طـــالـبـت بـتـعـــويـضـــات وتـــرتـيـبـــات أمـنـيـــة

القـــوى الـســيـاســيـــة تـــوافق على إخلاء المـبـــاني الحـكـــومـيـــة

بغداد/ اصوات العراق

أثار اعتزام تطبيق قرار بإخلاء المباني التابعة للدولة من شاغليها، سواء أكانوا أحزابا وقوى سياسية أم أفرادا ومواطنين، ردود أفعال واسعة في الأوساط السياسية. وقال ممثلو عدد من الكتل البرلمانية إن كتلهم ستنفذ القرار برغم اعتراضها على توقيته، مطالبين بتعويض شاغلي البنايات.

وأصدر رئيس الوزراء نوري المالكي، يوم (الإثنين) الماضي، قرارا يقضي بـ "إخلاء جميع المباني الحكومية من شاغليها الحاليين، سواء كانوا أحزاباً أو تيارات، خلال فترة لا تتجاوز العشرة أيام"، وأناط بوزارتي الداخلية والدفاع "تنفيذ أمر الإخلاء".

وأوضح اللواء عبد الكريم خلف، مدير مركز العمليات الوطنية والناطق باسم وزارة الداخلية، أن القرار الذي أصدرته الحكومة بإخلاء المباني التابعة للدولة "هو قرار عام يشمل الجميع، سواء كان شاغل تلك المباني أحزابا سياسية أم من المواطنين. وطالما تم ذلك بطريقة غير مشروعة، فيجب إخلاؤها خلال مهلة مدتها عشرة أيام."

وأضاف خلف: أنه بعد تلك المهلة "ستقوم قوات وزارة الداخلية بالإستيلاء على المبنى وإخراج شاغليه"، لافتا إلى أن الوزارة "تسلمت بالفعل العديد من المباني، وسلمتها إلى دوائر الدولة."

وأشار الى أن قوات وزارة الداخلية "تطبق القرار حاليا في أقضية وبلدات محافظة نينوى، ضمن الخطة الأمنية التي تنفذ في المحافظة"، والتي بدأت قبل أيام وأطلقت عليها السلطات اسم (عملية أم الربيعين).

وردا على سؤال بشأن ما إذا كانت الدولة ستدفع تعويضات لمن يخلي المباني الحكومية، أجاب خلف " إذا كان شاغلو المبنى الحكومي قاموا باستحداثه أو إعماره، فإن ذلك تم بشكل غير قانوني وليس بموافقة الدولة، لذلك فإن هذه الجهات تتحمل مسؤولية وتبعات ذلك."

لكن الناطق باسم الداخلية إستدرك قائلا " نقول لهؤلاء المتعدين على مباني الدولة: فلتسلكوا المسلك القانوني، لربما تحصلون على شيء (تعويض) في المقابل. لكن لا ضمانات في ذلك."

القيادي في الإتحاد الوطني الكردستاني فرياد راوندوزي كشف: إن الإتحاد "لم يبلغ رسميا، حتى الآن، بهذا القرار الحكومي."

ويلفت راوندوزي، وهو عضو في مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني، إلى أن القرار "لم يطبق بعد على أرض الواقع"، ويقول "في حال ما تم تبلغينا رسميا به من الحكومة فسوف نتخذ الإجراءات الأمنية اللازمة، ونخلي المباني (الحكومية) التي يشغلها الإتحاد."

ويضيف " إذا كان هذا القرار عاما، ويطبق على الجميع، فنحن في الإتحاد الوطني الكردستاني أول من يلتزم بالقرار ويطبقه."

ومضى راوندوزي قائلا " لنا تجارب في هذا الشأن في إقليم كردستان، في التسعينيات من القرن الماضي (العشرين) كنا نشغل بعض المباني الحكومية، وصدر بعد ذلك قرار بإخلائها، وبالفعل تم إخلاء المباني وتسليمها إلى الحكومة."

ويضيف "لذلك.. نحن سنكون أول الملتزمين بقرار الحكومة الآن أيضا."

ويختم النائب فرياد راوندوزي بالإعراب عن اعتقاده بأن قرار إخلاء المباني الحكومية "لن يطبق الآن، لأن هناك بعض الإجراءات التي يجب أن تنفذ قبل بدء تطبيق هذا القرار"، حسب قوله، دون أن يفصح عن تلك الإجراءات.

من جانبه، يشدد حميد مجيد موسى، السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، على أن الحزب " لن يحارب قرار الحكومة"، ويقول "سنكون ملتزمين بالقانون الذي يسري على الجميع."

لكن موسى يلفت النظر، إلى جانب آخر من القرار الحكومي، ويقول إن إخلاء المباني التي تشغلها الأحزاب "سيؤثر سلبا على الإجراءات الأمنية الخاصة بها، لذلك لابد من إجراء تشاور وإعطاء فرصة لحل الموضوع."

ويضيف "بالنسبة لنا في الحزب الشيوعي، فإن غالبية البنايات التي نشغلها كانت عبارة عن أراض فضاء مهجورة وخرابات، وقمنا بتعميرها بملايين الدنانير. وعليه لابد من إجراء حوار وتفاهم بشأنها" مع السلطات المعنية بتطبيق قرارات الإخلاء.

ويطرح سكرتير الحزب الشيوعي إقتراحا يقضي بإمكانية أن "تؤجر الحكومة تلك المباني إلى الجهات التي تشغلها، وفق القانون، خاصة الأحزاب التي هي جزءٌ من السلطة."

ويختم حميد موسى كلامه بالقول إن "مثل هذا الموضوع لن يحل بالتصريحات الإعلامية، وإنما يجب التشاور والتفاهم بشأنه"، مضيفا بأنه "ليس هناك، بالتأكيد، أي جهة تعصي ما هو قانوني ومنطقي."

في حين رفضت كتل سياسية وبرلمانية أخرى التعليق، في الوقت الراهن، على القرار الخاص بالمباني الحكومية. كشفت برلمانية من التيار الصدري أن السيد مقتدى الصدر أمر بإخلاء جميع المباني العائدة للدولة، والتي تشغلها المكاتب التابعة له في جميع المحافظات.

وكان قياديون من (حزب الدعوة) قالوا، في أوقات سابقة، إن المالكي أمر بسرعة إخلاء المباني الحكومية التي تشغلها مقرات الحزب في المحافظات، والإنتقال إلى مقرات أخرى بديلة.

وقالت مها الدوري النائبة عن التيار الصدري إن "السيد مقتدى الصدر أوعز بإخلاء جميع المباني الحكومية التي تشغلها مكاتب (الشهيد الصدر) في بغداد وجميع المحافظات، وأمر بأن يتم إستئجار مبانٍ أخرى بدلا عنها."

وأضافت إن " التيار الصدري ، لن يتمسك بهذه المباني. خاصة وأن البعض يحاول أن يستخدمها كورقة ضغط على التيار."

وأوضحت النائبة الصدرية أنه تم بالفعل " إخلاء العديد من المباني بشكل طوعي"، مشددة على أن التيار الصدري "هو أول جهة تقوم بإخلاء المباني الحكومية" التي كانت تشغلها مكاتب التيار.

وطالبت الدوري الحكومة بأن يطبق هذا القرار على جميع الاحزاب والحركات السياسية كي يأخذ حيز التنفيذ الفعلي والقانوني المراد له.

سكـــان الأهـــوار.. طقـــوس وقـــوانين خـــاصـــة عنـــد حـــافـــات الميـــاه

بغداد / الوكالات

مازال سكان الأهوار يعيشون حياة شاقة بسبب الترحال وقلة الدخل. حيث أن مصدر رزقهم الوحيد هو تربية الجاموس والقليل من الابقار والطيور والأسماك. وساهم تطور معامل الألبان بالتقليل من إقبال الناس على منتجاتهم من الحليب ومشتقاته.

وتتطلب تربية الجاموس العيش قرب الأنهار والمستنقعات المائية الأمر الذي يجبرهم دائماً على التنقل من أجل الماء والغذاء.

يقول كاظم علي، ٥٤ سنة، "نعيش حيثما توفرت أسباب الحياة لحيواناتنا، وهكذا نتنقل بإستمرار، بشكل دائم أو مؤقت، إلا من يجد مكاناً مناسباً على جانب دجلة أوالفرات عندها لن يكون بحاجة إلى الرحيل".

غير أن السكن على ضفاف النهرين ليس بالامر السهل. يقول كاظم علي "مثل هذه المناطق تكون زراعية في الغالب والفلاحون يعتبرون وجود حيواناتنا مضراً بمزروعاتهم فيمنعوننا من السكن".

ويضيف "حتى الدوائر الحكومية تمنعنا أحيانا لأن دخول حيواناتنا وخروجها، من وإلى النهر، يؤدي إلى هدم أكتافه فتزداد خطورة النهر في مواسم الفيضان".

ولأن سكان الأهوار في حالة تنقل دائم فان مساكنهم بسيطة وسهلة النقل وتبنى، في الغالب، من القصب الذي يمكن الحصول عليه بسهولة و بلا ثمن.

يقول عابر صيهود، ٤٨ سنة، "نبني مساكننا بانفسنا بالإستفادة من القصب الموجود في الأهوار والمستنقعات وهي مهمة قد تبدو صعبة لغيرنا لكنها سهلة بالنسبة لنا".

ويضيف أن "قطع القصب له فائدة اخرى، فالقصبة بعد قطعها تنمو من جديد، والبراعم الجديدة علف ممتاز للجاموس بدل أن نشتريه من الأسواق".

وأحيانا يلجأ السكان إلى إحراق القصب اليابس من أجل نمو البراعم الجديدة. كما أن منازلهم شبه خالية من الأثاث باستثناء بعض الملابس البسيطة والأفرشة سهلة الحمل والأواني اللازمة لطهي الطعام . وأغلب وجباتهم الغذائية تتكون من الخبز والرز ومشتقات الحليب والألبان. وقد نشأت رابطة حب مميزة بين السكان وجواميسهم لدرجة انهم يحزنون كثيراً لهلاكها، والبعض قد يلبس السواد لعدة أيام حداداً على جاموسة أو بقرة نافقة. أما دخول الجاموسة إلى البيت فهو أمر هين حتى لو كان في البيت أطفال صغار.

يقول صيهود "لانخاف على صغارنا من الحيوان فهو أليف و لا يمكن أن يسحق الطفل حتى لو كان نائماً". وهذا الإعتقاد يبدو راسخاً لدى الجميع.

يقول جبار ثجيل، ٦٤ سنة، "كثيراً ما تصاب حيواناتنا بأمراض مهلكة والكثير منا يفضل تركها حتى تموت ثم يدفنها"، مضيفا "لا نقوى على ذبحها والإستفادة من لحومها. إن دفنها ميته أهون علينا من أكل لحومها".

ويعيش سكان الاهوار على بيع ما تنتجه حيواناتهم من حليب يباع مباشرة إلى معامل الألبان أو إلى المواطنين في الأسواق القريبة. يقول صيهود "بالرغم من فارق الأسعار لكننا نفضل بيع الحليب إلى معامل الألبان ففي السابق كنا نصنعه في بيوتنا، أما الآن فالحال تغير".

ويعترف صيهود أن "كثرة منتجات الألبان في الأسواق من معامل حديثة قللت من إقبال الناس على منتجاتنا عكس ما كان عليه الحال في السابق".

ولأنهم يعيشون داخل الأهوار أو على أطراف المدن، فغالبا ما تكون مناطقهم بلا كهرباء أو ماء الشرب، لذا يعتمدون على مياه النهر.

أغلب الأعمال، ماعدا الشاقة منها، تنجزها المرأة في هذا المجتمع الصعب والقاسي. حتى بيع الحليب ومنتجاته في الاسواق من مسؤولياتها. كما أبرز مميزات مجتمع الأهوار زواج "كصة بكصة"، أي يزوج أحدهم أخته أو ابنته للآخر مقابل الزواج من إخته أو إبنته. ونادراً ما يتم الزواج لديهم بالمهر المتعارف عليه. وأي مشكلة في إحدى العائلتين تنعكس، مباشرة، على العائلة المقابلة. وطلاق إحدى الزوجتين يعني طلاق الأخرى بالتأكيد.

وسكان الاهوار في الغالب بعيدون عن قوانين الدولة ولهم قوانينهم الخاصة وغالباً ماتكون علاقتهم مع الدولة وقوانينها كالخدمة الالزامية في الجيش غير ودية.

يقول جبار ثجيل "عملنا شاق ويحتاج إلى الرجال لذلك لا نفضل إرسال أبنائنا إلى الجيش".

ولطالما كانت الأهوار ملجأ للمعارضين والهاربين من الخدمة العسكرية او الأجهزة الامنية. وقد كلف ايواء المعارضين سكان الأهوار الكثير، إذ قام صدام بتجفيف مياه الأهوار للقضاء على المقاومة المسلحة فيها وألتي إزدادت إتساعا بعد الإنتفاضة الشعبية في شعبان عام ١٩٩١ عقب حرب الكويت ما تسبب في هجرة جماعية لهم داخل وخارج البلاد، وأدى ذلك إلى هلاك العدد الأكبر من حيواناتهم إلى جانب الطيور والأسماك.

سكان الأهوار مقاتلون أشداء، يجيدون إستخدام السلاح بمهارة خاصة في الخلافات العشائرية. وغالباً ما يكون السلاح هو الحكم بينهم، حتى لو كانت المشكلة صغيرة بنظر الآخرين.

ينتسب سكان الأهوار إلى العشائر العراقية لكنهم لا يجيدون العيش على اليابسة كبقية أبناء العشيرة وهم يسمون عادة "المعدان" تمييزاً لهم عن بقية العشيرة ألتي تستوطن اليابسة ويسمون "الحضر".